

Distr.: General
10 September 2008
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ تلقيتها
من نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون



مرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من نائب
الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

[الأصل: بالانكليزية]

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، أرفق طيه تقريراً
عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل
٢٠٠٨ (انظر الضميمة). وأرجو إتاحة هذا التقرير لمجلس الأمن.

(توقيع) كلوديو بيسونيرو

التقرير الفصلي المقدم إلى الأمم المتحدة عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان

مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وحتى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كان القوام الكلي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية (القوة الدولية) قد وصل إلى ٣٥٧ ٤٨ فردا ينتمون إلى ٢٦ دولة تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي و ٣٢٨ ٢ فردا من ١٥ دولة غير عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي.

٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية تقديم مساعدات إلى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الفترة الممتدة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تكبدت القوة الدولية خسائر بلغ مجموعها ٢٠٢ من الأفراد؛ حيث قتل ٣٠ فردا أثناء المعارك، وجرح ١٤٩ فردا أثناء المعارك، وقتل اثنان وجرح ٢١ في حوادث لا علاقة لها بالمعارك. وكانت المواضيع الرئيسية على النحو التالي:

(أ) ركزت العمليات على مواصلة الضغط على قوات المتمردين المعارضة مع تقوية علاقات الشراكة مع قوات الأمن الوطني الأفغانية. وتواصل نمو الجيش الوطني الأفغاني من حيث الحجم والقدرات على السواء. واستهدفت العمليات المشتركة، وتحديدًا في المنطقتين الجنوبية والشرقية، تحدي نوايا قوات المتمردين المعارضة والارتقاء بكفاءة الجيش الوطني الأفغاني؛

(ب) ستواصل القوات الدولية الاستفادة من الزخم الذي تحقق من سرعة وتيرة العمليات خلال أشهر الشتاء. وسيساعد ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من مساهمات كبيرة على هيئة قوات برية على تعزيز قدرة الناتو في الشرق والجنوب. وسيستمر إسناد مسؤوليات أكبر للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في مجال تخطيط العمليات وتنفيذها في المستقبل. وستقوم القوة الدولية، بالشراكة مع قوات الأمن الوطني الأفغانية، بعمليات ترمي إلى بسط سلطة الحكومة وإحلال الأمن بغية تيسير أعمال التعمير والتنمية التي يضطلع بها المجتمع الدولي. وتمثل التحدي المقبل لقوات الأمن الوطني الأفغانية في تنفيذ خطة أمنية شاملة تستهدف إنجاح عملية تسجيل الناحيين في جميع أنحاء البلد استعدادا للانتخابات المقبلة.

الحالة الأمنية

٣ - تأثر نشاط قوات المتمردين المعارضة في جميع أنحاء أفغانستان خلال هذه الفترة بالخسائر الكبيرة التي لحقت بقيادتها وملاذاتها الآمنة. ونظرا لعجز تلك القوات عن إنشاء تشكيلات أكبر حجما قادرة على القتال ضد القوات الدولية وقوات التحالف، فإنها ركزت معظم هجماتها على قوات الأمن الوطني الأفغانية، وبخاصة الشرطة الوطنية الأفغانية. وانطوت معظم أنشطة قوات المتمردين المعارضة بالدرجة الأولى على شن هجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وحاولت هذه القوات تجميع المقاتلين والقيادات، ولكن دون أن تحقق نتائج فعالة، كما حاولت تلك القوات من خلال ما تقوم به من أنشطة التأثير على قدرة الحكومة على توفير الأمن والتنمية، وحماية خطوط اتصالاتها، مع قيامها في الوقت ذاته بمهاجمة خطوط اتصالات القوات الصديقة. وفيما يلي بيان بالأوضاع الأمنية الإقليمية:

(أ) **منطقة القيادة الإقليمية للعاصمة.** شهدت منطقة القيادة الإقليمية للعاصمة انخفاضا في عدد هجمات قوات المتمردين المعارضة. وينظر إلى اكتشاف عدد كبير من مخبئي الأسلحة، ولا سيما في منطقة سوروب، باعتباره مؤشرا إيجابيا على تزايد التعاون مع المواطنين المحليين. وبالنظر إلى نجاح قوات المتمردين خلال الهجوم الذي وقع في الفترة الفصلية السابقة على فندق سيرينا، ما زال الخطر قائما لاحتمال شن هجوم "مروع" ضد أهداف عالية القيمة/عالية المردود؛

(ب) **منطقة القيادة الإقليمية في الشمال.** بالرغم من حدوث زيادة تدريجية عامة في عدد الحوادث في جميع أنحاء المنطقة، ما زالت الحالة مستقرة في منطقة القيادة الإقليمية في الشمال، وإن كانت معرضة لاندلاع أعمال عنف من حين لآخر. وما زال تأثير أصحاب النفوذ الرئيسيين يحول دون ترسيخ وجود قوات المتمردين بأي درجة تذكر في منطقة القيادة الإقليمية في الشمال. ونظرا للعلاقات الوثيقة بالغرب وبلدان حدودها الشمالية، شهدت منطقة القيادة الإقليمية في الشمال أولى المظاهرات وأغلبها للاحتجاج على الرسوم الكاريكاتورية الداعية وفيلم الفيديو الذي يبين انتقاد عضو البرلمان الداعية للإسلام. وبالرغم من أن انخفاض نبرة الخطاب السياسي في الوقت الحالي، فإنها بدأت في التصاعد ومن المتوقع زيادة حدتها المتصلة متأثرة إلى حد كبير بالوضع في الجبهة الشمالية؛

(ج) **منطقة القيادة الإقليمية في الغرب.** ما زالت أجزاء كبيرة في منطقة القيادة الإقليمية في الغرب مستقرة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى نجاح السيطرة الإقليمية (كما في هيرات)، وأيضا بسبب الجهود الإنمائية للمجتمع الدولي. وقد أثرت الأحوال الجوية على قدرة قوات المتمردين المعارضة على الحركة وشن الهجمات بحرية، حيث كانت أغلبية

الهجمات تشن ضد قوات الأمن الوطني الأفغانية. وما زالت أجزاء من منطقة القيادة الإقليمية وفي الغرب تستخدمها قوات المتمردين كخطوط اتصالات ونقاط للانطلاق إلى الأجزاء الشمالية من منطقة القيادة الإقليمية في الجنوب؛

(د) **منطقة القيادة الإقليمية في الجنوب.** وقعت أغلبية الهجمات عموماً في هذه المنطقة. وقد تأثرت تكتيكات وإجراءات قوات المتمردين المعارضة بالمشاكل التي تعاني منها قيادتهم. ومع ذلك، ما زال التماسك بين قوات المتمردين، ولا سيما الطالبان، أقوى ما يمكن في المقاطعات الجنوبية، مقارنة ببقية مسرح العمليات. وينظر إلى ذلك باعتباره أحد العوامل التي تسهم في زيادة استعداد قوات المتمردين المعارضة لقبول أعداد أكبر من الإصابات بين المدنيين في الهجمات التي تشن على غرار الهجمات الإرهابية على الأهداف العامة؛

(هـ) **منطقة القيادة الإقليمية في الشرق.** تواصل العمليات المشتركة (بين القوات الدولية، وقوات الأمن الوطني الأفغانية) ممارسة الضغط على قوات المتمردين المعارضة خلال فترة الشتاء. وما زالت هذه العمليات، بالإضافة إلى العمليات الأمنية والإنمائية المنسقة تكتسب دعم القبائل المحلية. وبالرغم من تسريب الإمدادات وتسليح المقاتلين إلى الداخل وتزايد إطلاق النار بصورة غير مباشرة على طول الحدود مع باكستان، ما زالت قوات المتمردين تعاني من مشاكل تتعلق بالقيادات، بما في ذلك وقوع قتال داخلي بين القيادات والقبائل. وسيصبح فقدان نفوذ قوات المتمردين المعارضة في بعض المناطق محور تركيز تلك القوات في سعيها لاستعادة سيطرتها.

الجيش الوطني الأفغاني

٤ - بالرغم من سرعة وتيرة العمليات، ما فتئ الجيش الوطني الأفغاني يتحسن باطراد. ومن المتوقع أن يحقق الجيش أهداف الأداء المحددة وفقاً للجدول الزمني التي وضعتها القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان والحكومة الأفغانية. وتتمثل المسائل الأساسية فيما يلي:

(أ) **القدرات -** ما فتئ الجيش الوطني الأفغاني يظهر تحسناً ملحوظاً ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله قبل أن يكون باستطاعته القيام بعمليات مستقلة. ويلزم أن يظهر الجيش تحسناً في قدرته على مواصلة العمليات القتالية، وإجراء التخطيط اللوجستي، والتخطيط للعمليات وقيادتها إذا ما أريد له أن يتطور إلى قوة مكثفة ذاتياً. وتبدي قوات الجيش الوطني الأفغاني حرصاً على الاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات في تخطيط العمليات وتنفيذها، ومعظم العمليات التي تقوم بها القوات الدولية تتم بمشاركة الجيش. ويعتبر أكثر من نصف وحدات الجيش الوطني الأفغاني قادراً على القيام بعمليات مكافحة التمرد بدعم

خارجي من القوات الدولية وقوات التحالف. وقد حققت الوحدات الأولى قدرة كاملة على القيام بالعمليات، ومن المتوقع بلوغ المزيد من الوحدات تلك القدرة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨؛

(ب) القوام - تمت الموافقة على زيادة قوام الجيش الوطني الأفغاني إلى ٨٠ ٠٠٠ فرد. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بلغ عدد الأفراد المكلفين نحو ٥٤ ٠٠٠ فرد، منهم نحو ٢٩ ٠٠٠ فرد جاهزين للقيام بعمليات؛

(ج) المعدات - بصفة عامة، تعتبر حالة المعدات لدى الجيش الوطني الأفغاني آخذة في التحسن تدريجياً، ولكن يلزم دعمها بصورة متسقة لتطوير الجيش عموماً. وجهود الدول لدعم الدولة الرائدة من مجموعة البلدان الثمانية في تجهيز الجيش الوطني الأفغاني آخذة في التحسن ولكنها ما زالت تقصر كثيراً عن المطلوب. ويلزم مواصلة ذلك الدعم لتوفير المعدات فضلاً عما هو مطلوب من تدريب ومساندة؛

(د) التدريب - ما زال العجز المستمر في إيفاد أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات هو العامل المحدد الأساسي لتطوير قدرات الجيش الوطني الأفغاني. وتقوم هذه الأفرقة الصغيرة المؤلفة من الضباط وضباط الصف بدور حيوي في تنمية قدرات الجيش من خلال تفاعلها اليومي مع وحدات الجيش. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات يؤثر بصورة غير مباشرة على تطوير الشرطة الوطنية الأفغانية، نظراً لأن الموارد التي يمكن استخدامها لتطوير الشرطة تخصص على سبيل الأولوية للأفرقة. وما زال إنشاء الأفرقة يمثل أولوية بالنسبة للنااتو.

الشرطة الوطنية الأفغانية

٥ - ما زالت الشرطة الوطنية الأفغانية بحاجة إلى تطوير ملموس للوصول بقدراتها إلى المستوى المنشود. وبالرغم من أن الشرطة تدعم الجيش الوطني الأفغاني وعمليات التحالف إلى حد ما بنحو ٧٨ ٠٠٠ فرد، فإنه يلزم على وجه الاستعجال أن يقدم المجتمع الدولي قدراً كبيراً من الدعم لكي تكون الشرطة قادرة على القيام بدورها في تعزيز الأمن داخل أفغانستان. ومن المهم للغاية أن يتم التنسيق فيما بين الهيئات الدولية المشاركة في تطوير الشرطة وتدريبها وتزويدها بالمعدات لكي يتسنى للحكومة أن تبسط سلطتها وسيطرتها. ويشمل هذا العمل ما يلي:

(أ) ما زالت مسألة الحاجة إلى توفير المزيد من أفرقة توجيه الشرطة، التي تعمل بالنسبة للشرطة عمل أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات، تعتبر مسألة مهمة. وقد

أوفد نحو ٣٠ في المائة من أفرقة توجيه الشرطة في جميع أنحاء أفغانستان. وما زال إيفاد أعداد كافية من الأفرقة يمثل أولوية عالية؛

(ب) يعتبر مشروع التنمية المركزة للمقاطعات، الذي بدأ بصفة أولية في المقاطعات السبع، هو المشروع الأساسي الجاري للقيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان فيما يتعلق بتطوير الشرطة الوطنية الأفغانية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات الشرطة؛ وتحويل الشرطة الأفغانية الرسمية إلى جهاز يدين بالولاء للشعب الأفغاني ويراعي المصالح الوطنية الأفغانية؛ وبناء "نظام للعدالة يحركه الادعاء العام"، وتوطيد الصلة بين الشرطة الرسمية الأفغانية والقادة والموظفين على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية؛ وتطوير قدرات وزارة الداخلية الأفغانية عن طريق توفير التوجيه لقياداتها. وتتم أولى المقاطعات المشاركة في دورة التنمية المركزة للمقاطعات بالمرحلة النهائية للبرنامج كما تمر حاليا بعملية التوجيه والمصادقة. أما الدورة الثانية من التنمية المركزة للمقاطعات، التي تشمل خمس مقاطعات، فتوجد في المرحلة الثالثة ويجري تدريب أفراد الشرطة التابعين للمقاطعات مركزيا في مراكز التدريب الإقليمية.

مكافحة المخدرات

٦ - ظلت الصلة بين صناعة المخدرات غير المشروعة والتمرد واضحة للعيان على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما أدى إلى زيادة زعزعة الاستقرار واستشراف الفساد الذي يهدد الحكم بجميع مستوياته، بما في ذلك سلطة الشرطة وسيادة القانون بوجه عام. ويحول هذا الوضع أيضا، في نهاية المطاف، دون إحراز تقدم ذي بال في مجالي التعمير والتنمية: وما فتئت القوة الدولية، في إطار ولايتها والموارد المتاحة لها، تقدم الدعم إلى القوتين الرئيسيتين التابعتين للحكومة والمعنيتين بمكافحة المخدرات، وهما القوة الأفغانية الخاصة لمكافحة المخدرات والوحدة الوطنية لضبط المخدرات. ونظمت الحكومة، بدعم من القوة الدولية، عدة عمليات إعلامية للتوعية في مرحلة ما قبل الزراعة، يبدو أنها أثمرت بعض النتائج الطيبة. كما قدمت القوة الدولية دعما لوجستيا إلى عدد من العمليات الأفغانية في مجال ضبط المخدرات؛

البلدان المجاورة

٧ - ظلت الأحداث في أفغانستان تتأثر بالسياسات الداخلية والحالة الأمنية العامة في باكستان. وقد قامت القوات المسلحة الباكستانية بعمليات حققت نجاحا بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية، لقمع

التمرد ومراقبة نقاط عبور الحدود إلى أفغانستان. وقد أسفرت الانتخابات التي أجريت مؤخرا عن تولي حكومة ائتلافية جديدة للسلطة. وقد عرضت الحكومة الجديدة إجراء مفاوضات مع المتمردين في إطار سياستها المقترحة المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والقضائية في المناطق القبلية الخاضعة لإدارة الاتحادية والتي ستشكل أساس استراتيجية التصدي للمتمردين. بيد أنه من المرجح أن تسفر عمليات وقف إطلاق النار الحالية مع المتمردين إلى هجرة المقاتلين من باكستان إلى أفغانستان خلال موسم القتال الصيفي. ولم تعقد اللجنة الثلاثية، التي تضم القوة الدولية ورؤساء أركان الجيشين الأفغاني والباكستاني، أي اجتماع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، استمر العمل بين اللجان الفرعية التابعة للجنة الثلاثية.

الإصلاح القضائي وسيادة القانون

٨ - ما زال وجود القوة الدولية بشكل ظاهر في الجهاز القضائي والجناي لأفغانستان محدودا. ولم يحدث أي تغيير يذكر منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتشير الدلائل إلى أن الجهاز الجنائي ما زال يعاني من الاكتظاظ والفساد وسوء حفظ السجلات. ويوجد استثناء للفساد مصحوبا بافتقار عام إلى الوعي بمبدأ سيادة القانون وفهمه. وما زال العمل بالقانون القبلي أو الشريعة سائدا. وهناك ملاحظتان في هذا الصدد:

(أ) ما زال اعتماد البرلمان الأفغاني للتشريعات يسير بوتيرة بطيئة. ويؤدي استمرار غياب التشريعات إلى تقليص قدرة المؤسسات القضائية على إنفاذ القانون؛

(ب) تحتاج المؤسسات الرسمية للدولة المكلفة بإقامة العدل إلى بذل جهود جديدة أكثر اتساقا لتعزيز هذه المؤسسات وإعادة هيكلتها. وهناك عدة برامج قيد التنفيذ، تحظى بدعم دولي لتطوير الهياكل الأساسية وتوفير التدريب للقضاة والمدعين العامين.

حل الجماعات المسلحة غير المشروعة

٩ - ما زال الدعم الذي تقدمه القوة الدولية للجهود المبذولة لحل الجماعات المسلحة غير المشروعة دون تغيير. وبالرغم من أن الحكومة تحدد سرعة تنفيذ البرنامج واتجاه مسيرته، فإن ممثلي القوة الدولية يحضرون اجتماعات أسبوعية للأمانة المشتركة لحل الجماعات المسلحة غير المشروعة وذلك بغية التحقق من توفر الدعم والمساعدة اللازمين. وهذا الدعم يقدم في حدود الموارد المتاحة للقوة الدولية. وبرنامج تنفيذ حل الجماعات المسلحة في المقاطعات يوجد حاليا في جولته الثالثة للتنفيذ.

الحكم

١٠ - ما زال التقدم في مجال الحكم بطيئا. وما زال وجود الحكومة المركزية ونفوذها محدودا. وما زال تفشي الفساد وثقافة الإفلات من العقاب، والانتماءات القبلية القوية تقوض النظام البرلماني الوليد وتعرقل إمكانية إحراز تقدم سريع في مجال إصدار التشريعات اللازمة. وتمثل التطورات والتحديات الرئيسية فيما يلي:

(أ) مثل إنشاء المديرية المستقلة للحكم المحلي خطوة إيجابية نحو تحسين الحكم على الصعيد دون الوطني. ويمثل إنشاء المديرية اعترافا عمليا بوجود حاجة للتواصل بين السكان المحليين والحكومة المركزية ويؤكد أهمية الهياكل القبلية والاجتماعية التقليدية بالنسبة للحكم المحلي. وفي هذا الصدد، بحثت المديرية فكرة برنامج التوعية الاجتماعية الأفغاني، الذي يهدف إلى جعل المجتمعات المحلية تضطلع بمسؤولية أكبر عن أمنها. كما يهدف البرنامج إلى توفير الأمن والتنمية مقابل الولاء للحكومة والتعاون في مكافحة المتمردين. ومن الوجهة النظرية، تضطلع المديرية المستقلة للحكم المحلي بالمسؤولية عن تعيين محافظي المقاطعات والمناطق والعمد. وعينت المديرية منذ إنشائها في آب/أغسطس ٢٠٠٧ عددا يتراوح بين ٧٠ و ٧٥ من محافظي المناطق من أصل ٣٦٤ منطقة. وبالرغم من هذه البداية المبشرة، فإن المديرية تفتقر إلى الموارد الكافية وما زال من الممكن أن تتم تعيينات دون موافقتها.

(ب) يعد الاستمرار في إنشاء مؤسسات حكومية تتسم بالمقدرة والأمانة والنزاهة والقابلة للاستدامة على الصعيد دون الوطني تكون متاحة بسهولة لجميع أفراد الشعب الأفغاني أمرا بالغ الأهمية لإرساء مصداقية الحكومة ومشروعيتها في جميع أنحاء البلد. إلا أن الإحساس بالكراهية نحو الحكومة المركزية، وتفشي الفساد، والافتقار إلى القدرة المؤسسية فيما يتعلق بكل من الهياكل الأساسية المادية ورأس المال البشري تعرقل هذه العملية الحيوية. ويحتاج حل هذه المشاكل إلى وقت وإلى مواصلة المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي. كما أن اطراد تحسن الحالة الأمنية يعد أمرا ضروريا لإتاحة إمكانية إدخال تحسينات في محالي الحكم والتنمية. بيد أن الآثار المدمرة لاستئثار الفساد والمحسوبية وظاهرة أمراء الحرب تقوض بسرعة ثقة الجماهير في الحكومة ويلزم التصدي لهذه المسائل.

التنمية

١١ - ما زال الافتقار إلى استراتيجية للحد من الفقر، تتفق عليها الحكومة والمجتمع الدولي، تعرقل إمكانية إحراز جوهري طويل الأمد في البلد. وبالرغم من أن ثمة جهودا لا شك فيها تبذل حاليا في مجالات معينة، ما زال هناك قلق مستمر بشأن إمكانية حدوث تغيير ملموس

في الحياة اليومية للأفغان العاديين. وهذا القلق بشأن مشروعية الحكومة والهياكل التنظيمية، مع ما يصاحبه من احتمال انعدام الأمن الغذائي، يشكل هماً بالغاً ويلزم التصدي له بصورة فعالة في الأجل القريب من خلال اتباع نهج متكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة في أفغانستان. ومن الضروري أن يتم تعزيز تنسيق الجهود الدولية لتوجيه الحكومة المركزية لكي تقوم بصورة فعالة بإنشاء إطار خاص بها لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، وتحديد أولوياته وتتابع مراحلها.

١٢ - كما يلزم زيادة الدعم المقدم من الناتو للجهود التعمير والتنمية وذلك من خلال قيام الدول باتباع استراتيجية أكثر تركيزاً وشمولاً لدعم الاستراتيجية الإنمائية للحكومة الأفغانية. وبالرغم من أن أفرقة التعمير في المقاطعات تواصل بسط نفوذ الحكومة وتأثير المجتمع الدولي، فإنه إذ يلزم أن تكون هذه الجهود متسقة بصورة كافية مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية كما يلزم رصدها لكفالة فعاليتها.

تعاون منظمة حلف شمال الأطلسي مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

١٣ - بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، قام قائد القوة المشتركة برونسوم باستضافة مؤتمر للتنسيق في أفغانستان في برونسوم في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وكان الهدف من عقد المؤتمر، الذي كان من بين من حضره ممثلون عن الحكومة والمجتمع الدولي، هو تشجيع قيام الأطراف الممثلة باتباع نهج أكثر تكاملاً.